الأمم المتحدة S/2005/579

مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2005
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ التي طلب فيها المجلس إليّ أن أداوم بانتظام على إطلاعه على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويقدم التقرير تقييما للحالة العامة في البلد، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وما أحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف المكلفة بتحقيقها بعثة الأمم المتحدة في السودان، منذ تقديم تقريري السابق إلى المجلس، المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/411).

ثانيا – تنفيذ العناصر الرئيسية من اتفاق السلام الشامل

٢ – تعرض تنفيذ اتفاق السلام الشامل لامتحان صعب عندما لقي السيد جون قرنق، النائب الأول للرئيس، حتفه في ٣٠ تموز/يوليه في حادث ارتطام طائرة هليكوبتر بالقرب من نيوكوش في جنوب السودان. واتسمت الأيام التي أعقبت إعلان وفاة السيد قرنق بأعمال عنف خطيرة في الخرطوم وعدة أماكن أخرى بما في ذلك جوبا وملكال في جنوب السودان. ونجم عن أعمال العنف سقوط عدد كبير من القتلى وحرق وإتلاف للممتلكات. وفي الأيام التي تلت، سارعت الحركة الشعبية لتحرير السودان بإقرار تعيين السيد سلفا كيير رئيسا جديدا لها. وأصدر الرئيس عمر البشير والسيد كيير، فضلا عن عدد من القادة السودانيين وزعماء العالم الآخرين، بيانات مناشدة لالتزام الهدوء والوحدة. ولدى إجراء مراسم جنازة السيد قرنق في جوبا في ٦ آب/أغسطس، كان جو التوتر قد تبدد بعض الشيء. وقامت الحكومة المؤقتة في وقت لاحق بإنشاء لجان للتحقيق في كل من حادث ارتطام الهليكوبتر وأعمال العنف. واستجابت بعثة الأمم المتحدة في السودان لطلبات الحكومة والحركة الشعبية

130905 130905 05-48205 (A)
0548205

لتحرير السودان للحصول على مساعدات لوجستي وتقنية لدى بدء تفجر الأزمة وفي الفترة المفضية إلى الجنازة. وستواصل البعثة تقديم الدعم اللوجستي في حدود قدراتها التشغيلية.

٣ - وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، كان الرئيس البشير والسيد قرنق النائب الأول الراحل للرئيس والسيد علي عثمان طه نائب الرئيس قد أدوا يمين تقلد مهامهم في ٩ تموز/يوليه. وأصدر رئيس الجمهورية مرسوما في اليوم ذاته بإنشاء حكومة مؤقتة، إلى أن يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. كما وقّع الرئيس البشير في ذلك اليوم على الدستور الوطني المؤقت الجديد وأنهيت حالة الطوارئ في جميع الولايات باستثناء دارفور وولاية كسلا وولاية البحر الأحمر. وفرضت حالات طوارئ محلية عقب وفاة السيد قرنق ولكنها أُلغيت وفقا للدستور المؤقت الجديد بمجرد أن هدأت أعمال العنف.

٤ - وعقب الحادث المأساوي الذي راح ضحيته السيد قرنق النائب الأول لرئيس الجمهورية، أدى السيد سلفا كيير اليمين بوصفه النائب الأول لرئيس السودان في ١١ آب/أغسطس. وأثناء حفل تنصيب السيد كيير، تعهد الرئيس البشير بأن يتكاتف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان لمواصلة العمل من أجل تحقيق ''الوئام والتعايش''. وتعهد النائب الأول الجديد لرئيس الجمهورية بمواصلة العمل على تحقيق رؤية الزعيم الراحل للحركة الشعبية لتحرير السودان، وعقد العزم على العمل من أجل اجتذاب جميع الجنوبيين إلى الوحدة خلال الفترة المؤقتة، ودعا إلى ضم جميع القوى السياسية السودانية إلى اتفاق السلام الشامل. وفي ١٩ آب/أغسطس عُيِّن السيد رياك مشار نائبا للرئيس لجنوب السودان وفقا لإجراءات الخلافة في الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٥ - وقد ترتب على وفاة السيد قرنق تأخيرات مفهومة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك تعيين مجلس الوزراء، الذي كان مقررا أن يتم بحلول ٩ آب/أغسطس. وأفادت بعض التقارير بوجود توتر داخل الحكومة المؤقتة الحالية بين الأطراف بخصوص المناصب الوزارية، كما كان هناك تأخيرات مطولة حول إسناد الوزارات ''السيادية'' والاقتصادية الرئيسية. وفي الوقت ذاته، ثمة هيئات ولجان عديدة متوخاة في اتفاق السلام الشامل، تعنى بمجالات مثل حقوق الإنسان والخدمة المدنية لم يتم إنشاؤها بعد. ومن المهم أن يتم إنشاء هذه الهيئات دون مزيد من التأخير.

٦ - وخلال مفاوضات نيفاشا وضع كثير من المسائل التي لم يحسمها اتفاق السلام الشامل بين يدي الرئاسة الجماعية (المؤلفة من رئيس الجمهورية ونائبي رئيس الجمهورية)، وتقع مسألة تسويتها الآن على عاتق الرئاسة. وحتى الآن وعلى الرغم من عقد عدة اجتماعات للرئاسة لم تبدأ بعد في تقديم ما ينتظر منها من حسم رفيع المستوى للنزاعات.

٧ - وعلى الرغم من أن حكومة الوحدة الوطنية لم يكتمل تشكيلها بعد فقد افتتح مجلسا الهيئة التشريعية الوطنية، وهما المجلس الوطني ومجلس الولايات، في ٣١ آب/أغسطس. وقُدم إلى المجلس الوطني ثلاثة تشريعات لاستعراضها والموافقة عليها وهي: قانون بنك السودان، وقانون المحكمة الدستورية، وقانون لجنة الخدمات القضائية. وقد كان هذا التطور مشجعا لي وإنني أهنئ الطرفين على تحقيق هذا الإنجاز الهام.

٨ - وقد اتفقت الأمم المتحدة وعدد من الشركاء الدوليين على تقديم الدعم التقني اللازم لإنشاء اللجان الرئيسية للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقد اتخذ الرئيس البشير خطوة بالغة الأهمية إلى الأمام بأن أنشأ في ٣٠ آب/أغسطس اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، التي ستشمل مهامها، في جملة أمور، الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام الشامل ورصده ومراقبته فضلا عن أن تكون بمثابة محفل سياسي لحوار مستمر بين الطرفين والمجتمع الدولي. ويتطلب الأمر الآن اتخاذ إجراءات عاجلة لإنشاء لجنة التقدير والتقييم التي تستعرض الرئاسة حاليا ولايتها وتكوينها.

٩ - ومن بين التطورات الإيجابية الأخرى المتصلة باتفاق السلام الشامل، تقوم الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان حاليا بتسمية الضباط الذين ستتشكل منهم الوحدات المتكاملة المشتركة، وهي الوحدات العسكرية التي ستكون نواة للقوات المسلحة الوطنية السودانية في المستقبل، إذا ما أقرت نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير وحدة البلاد. وهناك أيضا دلائل مشجعة على استعداد الأحزاب السياسية غير الموقعة على الاتفاق، بما فيها التجمع الوطني الديمقراطي، للمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية.

١٠ - وفي الجنوب، تم في ١٨ تموز/يوليه حل المجلس التشريعي للحركة الشعبية لتحرير السودان وإنشاء إدارة مؤقتة لمباشرة مهامها إلى أن يتم التصديق على دستور لجنوب السودان وتنصيب حكومة جديدة. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أنشئت لجنة صياغة دستور جنوب السودان للنظر في مشروع دستور جنوب السودان واعتماده استنادا إلى اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت. ومن المتوقع الانتهاء من عملية اعتماد الدستور الجديد لجنوب السودان في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، لتفضي إلى إنشاء مجلس جنوب السودان.

١١ - وعُقد في نيروبي في ٣٠ حزيران/يونيه اجتماع حوار بين أطراف الجنوب قام بالتيسير له معهد موي أفريقيا ليجمع بين كبار ضباط الأمن في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقادة مجموعات الميليشيات المختلفة العاملة في جنوب السودان. وللمرة الأولى منذ انقسام الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٩١ اجتمع أكثر من ٦٠ من كبار القادة العسكريين من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير

السودان ومن المجموعات المسلحة الأخرى برئاسة السيد قرنق. غير أن الاجتماع لم يتمكن من حسم الخلافات الجوهرية القائمة بين قوات دفاع جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي وقت لاحق من الفترة المشمولة بالتقرير صدرت عن اللواء بولينو ماتيب، قائد قوات دفاع جنوب السودان بوادر مشجعة عقب تولي السيد كيير قيادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتنصيبه نائبا أول للرئيس. وأعرب السيد كيير من جانبه عن استعداده لمناقشة القضايا المعلقة مع قوات دفاع جنوب السودان، بما في ذلك تلك التي لم يحسمها الحوار بين أطراف الجنوب. ومن المنتظر استئناف الحوار بين أطراف الجنوب ذاته في الخرطوم في أيلول/سبتمبر.

١٢ - وفي ١٤ تموز/يوليه، قامت لجنة ترسيم حدود أبيي، المنشأة في إطار اتفاق السلام الشامل لتحديد وترسيم حدود منطقة مشيخات دنكا نجوك التسع التي نقلت تبعيتها إلى كردفان في عام ١٩٠٥ بتقديم تقريرها إلى الرئاسة. واستتبع قرار اللجنة تقديم احتجاجات من بعض أعضاء قبيلة المسيرية. وكانت البعثة على اتصال بجميع الأطراف في كل من الخرطوم وأبيي لكفالة الانتهاء من حل مسالة أبيي على أساس اتفاق السلام الشامل. كما زادت البعثة من عدد المراقبين العسكريين، وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة والموظفين المدنيين في أبيي وقام ممثلي الخاص السيد جان برونك بعدة مبادرات لتخفيف حدة التوتر في المنطقة. وتقوم الرئاسة حاليا بمناقشة تقرير اللجنة الذي لم تنشره بعد. وهي تدرك تماما الآثار الواسعة النطاق المترتبة على مسألة أبيي والتي ستكون سابقة يهتدى بها في كيفية معالجة الخلافات الناشئة في إطار اتفاق السلام الشامل.

١٣ - وفي ٤ آب/أغسطس، أصدر الرئيس البشير أمرا مؤقتا بإصدار مرسوم بشأن تنظيم العمل الإنساني والتطوعي. ويمس المرسوم مباشرة ممارسة الحريات الأساسية، بما فيها حرية تكوين الجمعيات، التي يحميها اتفاق السلام الشامل والدستور والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها السودان. ويخول المرسوم سلطات واسعة لوزارة الشؤون الإنسانية ولجنة الشؤون الإنسانية للإشراف على أنشطة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات المجتمع المدني ومراقبتها. ويقتضي المرسوم، في جملة أمور، أن تقوم المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والجماعات الأخرى التي كانت موجودة قبل بدء نفاذ المرسوم بإعادة تسجيل نفسها، ولا ينص على المراجعة المستقلة أو القضائية للقرارات المتعلقة بمسائل مثل إلغاء التسجيل أو رفضه. وسيكون من المهم والضروري أن يقدم الأمر المؤقت إلى المجلس الوطني فور انعقاده وفقا للمادة ١٠٩ (١) من الدستور الوطني المؤقت وذلك لكفالة اتفاقه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

دارفور

١٤ - كما ذُكر في تقريري بشأن دارفور المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/2005/523)، اعتمدت حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة إعلان مبادئ في أبوجا، في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويتضمن الإعلان أحكاما هامة تتعلق بشكل المفاوضات المقبلة بشأن مسائل منها الوحدة وتقاسم السلطة والثروة، والترتيبات الأمنية، واستخدام الأراضي وملكيتها. ولقي الإعلان قبولا في دارفور على الرغم من إبداء بعض التحفظات المتعلقة بحقوق الأراضي القبلية، والحوار المقبل بين أطراف دارفور، والأمن. وكان الإعلان بمثابة معلم هام وقدم زخما سياسيا لعملية أبوجا بأن وفر مخططا عاما لاتفاق سلام تتم مناقشته في جولة المحادثات المقبلة.

١٥ - وفي محاولة للحصول على موافقة الأطراف على عدد من المسائل الإجرائية المتصلة بجولة المحادثات المقبلة، قام السيد سالم أحمد سالم، وسيط الاتحاد الأفريقي لمحادثات السلام في دارفور بتنظيم اجتماع في دار السلام، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس مع حكومة السودان، وحركة العدل والمساواة، وحركة/جيش تحرير السودان. وتناولت المشاورات أيضا طلبا من الأمين العام لحركة/جيش تحرير السودان، السيد ميني أركوي ميناوي، وتشاد، بإرجاء جولة المحادثات المقبلة التي كان مقررا أصلا عقدها في ٢٤ آب/أغسطس لإتاحة الفرصة لحركة/جيش تحرير السودان للتنسيق بين آراء قياداتها العسكرية والسياسية في مؤتمر يعقد لهذا الغرض.

١٦ - ومن المقرر حاليا أن تُفتتح جولة المحادثات التالية في أبوجا في ١٥ أيلول/سبتمبر. وتعكف بعثة الأمم المتحدة في السودان حاليا على استطلاع سبل تقديم مزيد من الدعم للاتحاد الأفريقي على الصعيد الفني وكذلك عن طريق توفير الدعم اللوجستي للمشاركين الذين سيحضرون هذه المباحثات. ومن المرجح أن تكون الانقسامات الحادثة داخل صفوف حركات التمرد، خصوصا حركة/جيش تحرير السودان، أحد التحديات التي ستكتنف المحادثات. وإني لأحث بقوة حركة/جيش تحرير السودان على تسوية خلافاتهما الداخلية وحضور الجولة السادسة للمحادثات وهما على استعداد للتفاوض والتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الموضوعية ذات الصلة.

ثالثا – تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

الدعم السياسي وتسوية المنازعات

١٧ – عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، بذلت بعثة الأمم المتحدة في السودان مساعيها الحميدة وقدمت الدعم السياسي لعدد من الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات الجارية في السودان. فبالإضافة إلى الاجتماعات المنتظمة مع كبار المسؤولين في حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة المؤقتة، عُقد عدد من الاجتماعات مع جماعات المعارضة الرئيسية سعيا إلى تشجيع المشاركة على نطاق أوسع في إطار عملية السلام. وعقب اندلاع موجة جديدة من العنف في شرق السودان في حزيران/يونيه، قامت البعثة بعدة زيارات لكل من المنطقة الشرقية وأسمرة، لإجراء مناقشات مع قيادة الجبهة الشرقية. وعلى الرغم مما أبداه الجانبان من استعداد عام للدخول في محادثات، كان التقدم بطيئا في هذا الصدد، ولم ينعقد بعد أول اجتماع يضم الحكومة والجبهة الشرقية وجها لوجه. ولا تزال البعثة على اتصال بكلا الجانبين بهدف التمكن، في أقرب وقت ممكن، من تثبيت موعد للجولة الأولى من المحادثات. وفيما يتعلق بالصراع في دارفور، اجتمعت البعثة، في سياق دعمها للأعمال التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، بالقادة السياسيين والعسكريين لكلتا الحركتين المسلحتين، تشجيعا للترابط داخل كل منهما وفيما بينهما وللحث على استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة وعلى ضرورة أن تتحليا بالمرونة في المفاوضات.

١٨ – وكجزء من ولاية البعثة التي تقتضي منها تقديم الدعم لجهود تحقيق المصالحة للجهود الرامية إلى تسوية المنازعات الجارية عملا بالفقرتين ٤ (أ) '٦' و ٣، على التوالي، من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، يركز موظفو البعثة حاليا في الخرطوم وجوبا وواو وملكال وكادوقلي والدامازين وأبيي وكسلا على رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ وتعزيز المصالحة الاجتماعية وتشجيع الحوار في المجالات ذات الصلة؛ وتحديد احتياجات الإدارة الحكومية الجديدة؛ والمساعدة على إزالة التوترات، خصوصا بعد وفاة قرنق، النائب الأول لرئيس الجمهورية. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم الإدارة الحكومية على صعيدي الولايات والمحافظات عن طريق توفير المساعدة التقنية والتدريب أثناء العمل.

١٩ – ويواصل موظفو البعثة في الفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي دعم عملية المصالحة في دارفور بعدة طرق. فهم قائمون على رصد عملية المصالحة القبلية التي ترعاها الحكومة، ويقومون، بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، بتيسير الحوار بين المشردين داخليا والشرطة المحلية. وتديم البعثة أيضا

اتصالها بمجموعة واسعة النطاق من منظمات المجتمع المدني في دارفور، مشجعة إياها على مساندة عملية أبوجا. ويسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الأكاديمية في دارفور في برنامج المصالحة عن طريق سلسلة من الحلقات الدراسية بشأن سيادة القانون، تهدف إلى تعزيز الحوار حول سيادة القانون وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

التواصل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٠ - تتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان تواصلا وثيقا مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عن طريق الاتصالات المنتظمة بالممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في السودان، السيد بابا غانا كينجيي، وكذلك عن طريق الوجود المستمر للبعثة، وزيادة الأنشطة المشتركة على الصعيد الميداني في دارفور، والاجتماعات الدورية مع قيادة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي، الكائنة في أديس أبابا، في دعم الاتحاد الأفريقي في تخطيط وتقديم المشورة الفنية لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتعمل على نحو وثيق مع الشركاء الآخرين على تيسير الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي لتأمين الموارد وغيرها من احتياجات الدعم اللازمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٢١ - وكجزء من هذا الدعم المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، اضطلعت مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بمشاركة من الشركاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بعملية ناجحة لرسم الخرائط مع موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان العاملين في دارفور. وقد رمت هذه العملية، التي أديرت من مقر القوة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الكائن في الفاشر واستغرقت الفترة من ١٨ إلى ٢٧ آب/أغسطس، إلى تحقيق أربعة أهداف هي: تعزيز القيادة والسيطرة في مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وتحسين قدرة القوة التابعة للاتحاد الأفريقي على الانتشار بأقصى قدر ممكن من التأثير، ودعم التكامل بين العناصر المختلفة لبعثة الاتحاد الأفريقي، ودعم أنشطة التخطيط للحالات الطارئة.

٢٢ - وهناك جهود أخرى لتعزيز السلام في دارفور عن طريق تقديم المساعدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، يجري تعزيزها حاليا، ولا سيما في ميادين أعمال الشرطة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وستشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة الأمم المتحدة في السودان في تنفيذ برنامج تدريبي شامل لجميع القوات التابعة لبعثة

الاتحاد الأفريقي في السودان بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ومدونات قواعد السلوك.

اتفاق مركز القوات

٢٣ - وفقا لما ذكرته في تقريري السابق، تُجري بعثة الأمم المتحدة في السودان مشاورات نشطة مع الطرفين للتوصل إلى اتفاق بشأن مركز القوات. وعلى الرغم مما ساد سابقا من التفاؤل ومن تعهد كلا الطرفين بالتعاون مع البعثة بشأن هذه المسألة، فإن هذه المشاورات الجارية مع لجنة مشتركة تضم الطرفين لم تنته إلى اتفاق بعد. وفي حين أن المناقشات قد تناولت عددا من المسائل المهمة، فإن هناك مسائل أخرى لا تزال بغير حلّ، منها المسائل الرئيسية المتعلقة بحرية التنقل الكاملة وغير المقيدة التي يتحتم توافرها للبعثة لكي تنجز ولايتها، والتي سبق أن اتفق عليها الطرفان في سياق اتفاق السلام الشامل.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحكومة عازفة عن القبول ببعض الاحتياجات التشغيلية الرئيسية للبعثة، التي تتفق مع الممارسات والمبادئ المعمول بها لحفظ السلام، خصوصا فيما يتعلق بالتسجيل الذاتي لمركبات البعثة. واعترضت الحكومة أيضا على وضع موظفي البعثة المعينين محليا، وما يتصل بذلك من الامتيازات والحصانات المقررة بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، التي تريد الحكومة حاليا أن تحيد عنها. وهذا التأخير يسبب قلقا بالغا لما له من تأثير سلبي على انتشار البعثة وعلى تنفيذ ولايتها. وقد تعهد وزير خارجية السودان مؤخرا، في سياق اجتماع مع ممثلي الخاص، بالمساعدة على حل هذه المشاكل. ولذا فإني أحث كلا الطرفين، وبخاصة الحكومة، على إبرام اتفاق مركز القوات.

٢٥ - وإلحاقا بأحكام الفقرة ٨ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، عرضت البعثة، في ١٦ أيار/مايو، على حكومتي أوغندا وكينيا ترتيبات العبور المقترحة فيما يتعلق بالانتقال الحر والسريع ومن دون عراقيل إلى السودان لأفراد البعثة ومعداتها. وتجري منذ ذلك الحين مناقشات بشأن هذه الترتيبات مع أوغندا ويبدو أنها أوشكت على الانتهاء. ومن المأمول التمكن مع توقيع مذكرة تفاهم سريعا مع كينيا.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٢٦ - سارت عملية نشر العناصر العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في السودان سيرا بطيئا ولكنه مطرد. وبتمام نشر مجموعة مقر القطاع المشتركة البنغلاديشية مؤخرا، توافرت لدى البعثة القدرة الشغيلية الأولية في جوبا (القطاع الأول)، التي تمثل حاليا المركز السياسي

لجنوب السودان. وأصبحت سرية مقر القوة التابعة للواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد ذات القيادة الإيطالية جاهزة للعمل تماما وتتولى حاليا توفير الأمن لمقر البعثة في الخرطوم. وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بلغ مجموع الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم في منطقة البعثة ٢ ٣٠٩ أفراد، منهم ١٥٣ ضابط أركان عسكريا و ١٤٥ مراقبا عسكريا و ٢ ٠١١ جنديا.

٢٧ - وكما ذُكر في تقارير سابقة، يمثل الاضطلاع بهذه العملية الضخمة والمعقدة في بلد شاسع المساحة كالسودان تحديا كبيرا. وقد تسبب عدد من العوامل في تأخير النشر في منطقة مسؤولية البعثة. وبلغت الصعوبات التي جابهت العمليات بسبب الموسم المطير المستوى الذي كان يُخشى منه. وعجز بعض المتعاقدين عن الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة لهم لإيصال السلع وإنجازات الخدمات، بما في ذلك توريد مواد البناء وإعداد المعسكرات ذات الخيام. ولم تتمكن بعض البلدان المساهمة بقوات من استيفاء متطلبات خطط النشر. وفي بعض الحالات، تأخرت الحكومة في توفير الأراضي اللازمة للمعسكرات، بينما كانت الاستجابة بطيئة من جانب سلطات الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن مسألة تخصيص بعض الأراضي للبعثة.

٢٨ - وفي حين أن خدمات مقر القوة وخدمات الدعم المتكامل بلغت مرحلة الاستعداد للتشغيل في المواعيد المقررة تقريبا، فإن التأخيرات المبينة أعلاه أبطأت نشر قوات الحماية والتمكين في قطاعات العمليات السبعة. ونتج عن هذا خلو بعض القطاعات من التغطية الأمنية والطبية اللازمة لنشر أعداد يُعتد بها من المراقبين العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين.

٢٩ - ونظرا إلى أن النشر في المواعيد المقررة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لقدرة البعثة على دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل، أعادت البعثة صوغ أجزاء من خطتها للنشر وشجعت البلدان المساهمة بقوات على الوفاء بمواعيد الجدول الزمني الجديد. وبعد استعراض أحوال الأمن والسلامة، والنشر الانتقائي لبعض الأفرقة الطبية التجارية، أمكن للبعثة نشر مراقبين عسكريين في بعض مواقع مقار القطاعات، ووطّدت بذلك في مرحلة مبكرة الوجود الدائم في المناطق الحرجة.

٣٠ - وبناء على الأولويات السياسية والتشغيلية، أقامت البعثة وجودا دائما للمراقبين العسكريين في جوبا (القطاع الأول)، وواو (القطاع الثاني)، وملكال (القطاع الثالث)، وكادوقلي (القطاع الرابع)، والدامازين (القطاع الخامس)، وأبيي (القطاع السادس)، وكسلا (مقر تنسيق إعادة النشر). ومن المتوقع حاليا أن تُتم كينيا (القطاع الثاني) والهند

(القطاع الثالث) ومصر (القطاع الرابع) وباكستان (القطاع الخامس) وزامبيا (القطاع السادس) نشر المجموعة المشتركة لمقر القطاع التابعة لكل منها (بما في ذلك عناصر محدودة لحماية القوات) وتحقيق القدرة التشغيلية الأولية بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وهناك أيضا بعض الأصول البالغة الأهمية واللازمة بصورة عاجلة من الاتحاد الروسي والصين. ونظرا إلى أن نشر الأفراد العسكريين للبعثة لا يزال جاريا وإلى أن جميع المهام العسكرية المقررة لم تنجز بعد، فإنه يُعتقد أن القوام المقرر للعنصر العسكري ينبغي أن يظل في الوقت الراهن بالمستوى الذي حدده مجلس الأمن في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

٣١ - ووفقا للفقرة ٤ (أ) من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، بدأت البعثة رصد تحركات الجماعات المسلحة وإعادة نشر القوات في منطقة عملياتها. وفي البداية، أعرب الطرفان عن وجود بعض الصعوبات في تجميع المعلومات المتعلقة بتحركات الوحدات العسكرية واللازمة لاضطلاع الأمم المتحدة بمهمة الرصد المقررة. بيد أنه يجري حاليا إتاحة تلك المعلومات. وفي اجتماع عقد مؤخرا للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، التي أنشئت طبقا لاتفاق السلام الشامل ويرأسها قائد قوة البعثة، أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان عن تحركات شملت ٣٤٤ ٤ فردا خلال الفترة من ٩ كانون الثاني/يناير إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وتقوم البعثة حاليا بالتحقق من صحة هذه المعلومات. وكانت كبرى عمليات إعادة النشر هذه لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان هي عملية نقل حوالي ٦٠٠ جندي إلى جوبا قبل جنازة السيد قرنق مباشرة لأداء بعض الواجبات الأمنية وواجبات المراسم بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة السودانية. وظلت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد ذلك في جوبا وستصبح جزءا من الوحدة المتكاملة المشتركة التي سترابط في جوبا في نهاية المطاف.

٣٢ - وبعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قدمت القوات المسلحة السودانية بعض المعلومات الأولية عن مواقع قواتها، ولكن هذه المعلومات لا تزال غير كافية. وأفادت القوات المسلحة السودانية بأنها خفضت مستوى قواتها في جنوب السودان بنسبة ١٧ في المائة، وإن كان من غير الممكن حتى الآن التحقق من صحة ذلك حيث أنه لم يُعلن عن التحركات ذات الصلة وبالتالي لم يجر رصدها. وقد أُبلغ الطرفان بوضوح بوجوب الإعلان مسبقا عن مثل هذه التخفيضات/التحركات للقوات لتمكين البعثة من رصدها. وفي الواقع أن القرارات الانفرادية بتحريك القوات، دون رصد، تُعتبر من الناحية الحرفية مُخالفة لاتفاق السلام الشامل. وفي اجتماع عُقد مؤخرا للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، قدمت القوات المسلحة السودانية معلومات تفيد اعتزامها تحريك ثماني سرايا. وسيقوم المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة برصد التحركات المقبلة.

٣٣ - وجرت أول عملية يتم رصدها رصدا كاملا من عمليات إعادة نشر القوات، في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حيث تم نقل ٩٩٣ جنديا من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من كسلا إلى الخرطوم ومعهم أسلحتهم ومعداتهم، كي تتكون منهم وحدة الخرطوم المتكاملة المشتركة المقبلة، المعروفة باسم لواء الخرطوم المستقل. وكان الجيش الشعبي قد حاول نقل هذه القوات بما لديها من أسلحة ثقيلة قبيل احتفالات التنصيب التي أقيمت في ٩ تموز/يوليه، ولكن انعدام الاتصال المسبق مع القوات المسلحة السودانية والخلاف بشأن الأسلحة الثقيلة أخَّرا هذا النقل. أما مجلس الدفاع المشترك، الذي يُعد ذا أهمية حاسمة بالنسبة لإنشاء الوحدات المتكاملة المشتركة وتنظيمها ومبادئ عملها وتدريبها، فمن المتوقع الآن أيضا وقد أعلن كل من الطرفين ترشيحاته له، أن يتم إنشاؤه قريبا بمرسوم رئاسي.

٣٤ - وبالإضافة إلى عمليات نشر القوات، ناقشت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار مسائل رئيسية أخرى أيضا، بما في ذلك تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة، وهيكل اللجان العسكرية المشتركة للمناطق، والوضع فيما يتعلق بـ ''الجماعات المسلحة الأخرى''، وإطلاق سراح الأسرى، ومسألة الجنود الأطفال. ونظرا إلى مثول خطر انعدام الأمن الغذائي حول جوبا من جراء القلاقل التي أعقبت وفاة السيد قرنق، اتفق الطرفان أيضا على تحديد أولويات الأعمال المشتركة اللازمة لإزالة الألغام وتركيب الجسور من أجل فتح الطريق الممتد من ياي إلى جوبا.

٣٥ - كما ناقشت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار مسألة توفير ضباط اتصال وطنيين من القوات المسلحة السودانية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل أفرقة الرصد المشتركة. ولم يحسم الطرفان بعد تماما هذا الجانب من جوانب آلية التحقق والرصد المدرجة ضمن الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل. وقد أقر الطرفان بذلك وأوضحا أنهما غير قادرين على توفير ضباط الاتصال الوطنيين بما يلزم لهم من الدعم المالي واللوجستي للاضطلاع بمهامهم. وستحال هذه المسألة إلى اللجنة السياسية المشتركة لوقف إطلاق النار المنشأة حديثا، كي تبت فيها. وفي غضون ذلك، شرعت البعثة في الاتصال بعدد من الدول الأعضاء لاستطلاع ما إن كان لديها استعداد لأن تزود الطرفين بالدعم المالي اللازم لذلك، إما على نحو ثنائي أو عن طريق صندوق استئماني تديره الأمم المتحدة. وسينطبق هذا الترتيب نفسه أيضا في حالة ضباط اتصال الشرطة الوطنيين ولكن بعدد أقل من ذلك كثيرا.

٣٦ - أما فريق التحقق والرصد الذي ظل يعمل منذ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ في إطار السيطرة التشغيلية من جانب البعثة، فقد شرع في تخفيض عملياته في جنوب السودان

تدريجيا، ثم أقفل عملياته نهائيا في قطاع ملكال في ٢٨ آب/أغسطس. وقد أدى هذا الفريق مهامه أداء فعالا وتمكن من بناء الثقة فيما بين الطرفين والسكان المحليين في منطقة عملياته.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٧ - اتخذت الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من التدابير عملا بالفقرة ٤ (أ) '٤' من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، للمساعدة في إنشاء برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على النحو المطلوب في اتفاق السلام الشامل. وتعكف السلطات السودانية بنشاط، بدعم من الأمم المتحدة، على إنشاء الهياكل اللازمة لتنسيق السياسات الوطنية وتنفيذ هذا البرنامج في الشمال والجنوب. وأحرزت السلطات المؤقتة المختصة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال والجنوب قدرا من التقدم أيضا في مجالي تحديد المكاتب الميدانية ونشر الموظفين في جميع المناطق والولايات ذات الأولوية. ومن المقرر أن تكتمل هذه العملية بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٣٨ - كما تقوم حاليا السلطات المؤقتة بدعم من بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بوضع طرائق تنفيذ برنامج مؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويستهدف البرنامج البدء بتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء والمعوقين ممن لهم صلة بأفراد القوات المسلحة والمليشيات على اختلافها وإعداد برنامج شامل لصالح المحاربين البالغين الآخرين العاملين في القوات الموحدة، وفق ما ينص عليه اتفاق السلام الشامل. ويحظى هذا البرنامج بالفعل بدعم عدد من المانحين الثنائيين الرئيسيين. ومن المتوقع أن يحصل البرنامج رسميا على موافقة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في الشهر الجاري، وسيعقب ذلك تعبئة الموارد والتنفيذ.

الشرطة

٣٩ - وحتى ٥ أيلول/سبتمبر، كان قد تم نشر ما مجموعه ٨٦ من ضباط شرطة الأمم المتحدة في منطقة البعثة. وعلى الرغم من أن هذا العدد لا يزال أقل مما هو متوقع أصلا لهذه المرحلة من العملية للأسباب المذكورة آنفا، فإن لشرطة البعثة الآن مقرا متقدما في جوبا ووجودا في ستة قطاعات. وتم تكليف مستشار إضافي أقدم لشؤون الشرطة للعمل في خلية تقديم المساعدة التابعة للأمم المتحدة الملحقة بمكتب الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وذلك لتعزيز الدعم الاستشاري المقدم إلى الشرطة.

٤٠ - ويجري حاليا إعداد خطة استراتيجية لتطوير قدرات الشرطة وتدريبها، وذلك عملا بالفقرة ٤ (أ) '٧' من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وبالنظر لما تكتسيه احتياجات تطوير

قدرات الشرطة من أهمية، فلا بد من تنسيق برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف وتحقيق التكامل فيما بينها لتحقيق أقصى قدر من النتائج في هذه المرحلة الحرجة من عملية توطيد أركان السلام. وتقوم شرطة الأمم المتحدة في السودان بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة لضمان تكامل عملية تطوير قدرات الشرطة وإقامة شبكة من مخافر الشرطة في جنوب السودان. وعلى الرغم من التأخيرات الحالية في انتشار أفراد الشرطة، فإن وجود شرطة البعثة في الميدان نجح، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إتمام دورات تدريبية لأفراد شرطة حكومة السودان في كادوغلي وجوبا، ومن المقرر تنفيذ مزيد من الدورات مع الشرطة في كل من الجنوب والشمال. وعُقدت دورة وجيزة لكبار ضباط الشرطة في القطاع الرابع. وقد لاقت هذه الدورات التدريبية الارتياح من جانب جميع المشتركين فيها. ووافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤخرا على برنامج لبناء قدرات الشرطة أيضا في الجنوب يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤١ - وفي أعقاب الاضطرابات التي حدثت في الخرطوم، قام مراقبو الشرطة التابعون للأمم المتحدة بتسيير دوريات مراقبة في العاصمة بالاتفاق مع الشرطة المحلية. وفي الوقت نفسه، أجريت مباحثات مع كبار ضباط شرطة الحكومة بشأن أنشطة التدريب التي ستجري في المستقبل للمساعدة في تحسين قدرات الشرطة على إدارة النظام العام والاستراتيجية والأساليب المتبعة في هذا الشأن.

الإعلام

٤٢ - بغية مساعدة الطرفين على تحسين فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان، نشرت البعثة نسخة مبسطة من اتفاق السلام الشامل إضافة إلى معلومات مفصلة عن ولاية البعثة. ويعكف موظفو الإعلام على برنامج يستهدف زيادة وعي الجمهور بأدوار ومهام البعثة التي طلبها الطرفان منها بموجب اتفاق السلام الشامل فضلا عن ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

٤٣ - وفي حين بذل الطرفان قدرا من الجهد لنشر اتفاق السلام الشامل، لم يقم أي منهما بحملة عامة لشرح الوثيقة للجمهور. وشُرع في أيار/مايو بإجراء مشاورات مع لجنة وسائط الإعلام المشتركة التي تضم ممثلين لكلا الطرفين لتحديد المساعدة الإضافية التي يمكن أن تقدمها البعثة في مجال نشر الاتفاق على الجمهور وشرحه له. ومن الضروري أن يعمل الطرفان كلاهما بنشاط على ضمان توزيع الوثيقة على نطاق واسع وفهم سكان السودان للآثار المترتبة عليها.

٤٤ - ومن المقرر أن تبدأ إذاعة البعثة، في تشرين الأول/أكتوبر، البث الإذاعي الإعلامي لمدة ست ساعات في اليوم. وستبدأ في الخرطوم إذاعة الأنباء والمعلومات وبرامج الحوار والموسيقى باللغة العربية وتنقل منها إلى جوبا باللهجة العربية المحلية السائدة فيها. ومن المتوقع أن تبدأ بعد ذلك بفترة وجيزة ترجمة البرامج الإعلامية إلى اللغات المحلية. ومن ناحية أخرى، أكمل عشرون منتجا إذاعيا مرحلة التوظيف والتدريب في الخرطوم ويجري توظيف وتدريب عدد مماثل للعمل في الجنوب.

٤٥ - كما بدأت البعثة توزيع نشرة إخبارية تصدر مرتين في الشهر باللغتين العربية والانكليزية ويجري تعميمها على نطاق واسع في منطقة مسؤولية البعثة على الجامعات والأوساط الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وعلى مكاتب الحكومة المؤقتة.

٤٦ - وتقوم البعثة، عملا بما طلب إليها المجلس في الفقرة ٤ '٥' من قراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، باتصالات منتظمة مع مكتب الإعلام التابع للبعثة الأفريقية في السودان. وعرضت البعثة تقديم الدعم وإجراء الاتصالات مع وسائط الإعلام السودانية لمساعدة البعثة الأفريقية في السودان على إجراء جولات إعلامية على العمليات والأنشطة التي تقوم بها في دارفور.

المساعدة الإنسانية

٤٧ - أجبرت ''فجوة الجوع'' التقليدية التي تبلغ ذروتها في هذا الشهر عددا كبيرا من السكان على الاعتماد على المساعدة الإنسانية خلال الأيام التسعين الماضية. غير أن جهود التوعية المتزايدة التي قامت بها الوكالات الإنسانية والزيادة في عدد الوكالات التابعة للأمم المتحدة الموجودة في الميدان عوضا جزئيا عن ذلك. ففي دارفور، ما زال مجتمع المساعدات الإنسانية، الذي يضم أكثر من ٥٠٠ ١٢ من موظفي المعونة الإنسانية و ١٣ وكالة تابعة للأمم المتحدة و ٨١ منظمة غير حكومية دولية منتشرون في الميدان، يقدم المساعدة إلى عدد متعاظم من الأشخاص المتضررين، بمن فيهم ما يقارب مليوني شخص من المشردين داخليا. وعلى الرغم من الأمطار الغزيرة التي هطلت في الجنوب، استمر تقديم المساعدة الإنسانية إلى أضعف الفئات من السكان وازداد حجمها وبخاصة إلى المناطق التي تدعو الحالة فيها إلى القلق مثل شمال بحر الغزال حيث تفاقمت حالة نقص الأغذية بسبب توافد العائدين. وزاد برنامج الأغذية العالمي بالمقابل مقدار توزيع الأغذية، وقدم مساعدات غذائية إلى ما يزيد على مليون مستفيد في تموز/يوليه وزاد أيضا في عدد أماكن إسقاط الأغذية بواسطة الطائرات في المنطقة. ومن الأمور التي أعاقت العمليات، كما هو متوقع، انسداد الطرق والزيادات في الأسعار وبيئة العمل الشاقة بسبب الأمطار. وبالإضافة إلى ذلك، أدى النقص

الحاد في وقود الطائرات والعجز المستمر في تمويل العمليات الجوية إلى عرقلة الدعم الجوي لعمليات إيصال المواد الغذائية وغير الغذائية. وجرى حث الحكومة مرارا على إتاحة كميات إضافية من وقود الطائرات، كما جرى حث المانحين على تقديم تمويل عاجل.

٤٨ - أحرزت وكالات الأمم المتحدة تقدما في عملية توطيد العمليات التي تقوم بها في الجنوب وستنقل مهام الإدارة من روميبيك إلى جوبا حالما تبسط حكومة جنوب السودان سلطتها في المدينة. ويجري حاليا حث المنظمات غير الحكومية التي لا تزال تتخذ من نيروبي مقرا لها على نقل قاعدة عملياتها إلى جنوب السودان. وقد أدت تلك الجهود، بالاقتران مع زيادة الدعم وبرامج بناء القدرات لفائدة الحكومة المؤقتة لجنوب السودان ولجنة الإغاثة والإنعاش في السودان والتعاون الذي يسرته الأمم المتحدة بين وحدات المساعدة الإنسانية التابعة لحكومة السودان المؤقتة وحكومة جنوب السودان المؤقتة، إلى إجراء عدد من التقييمات المشتركة وعقد اجتماعات بشأن السياسة العامة. وأسهمت المبادئ التوجيهية المشتركة الجديدة المتعلقة بتنقل موظفي المساعدة الإنسانية في سائر أرجاء السودان في تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جنوب السودان، رغم أن المسائل الأمنية ما زالت تعوق إيصال المعونة الإنسانية.

٤٩ - وتتسم الحالة بالهدوء بصفة عامة في شرق السودان والمناطق الانتقالية الثلاث آبيي، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق رغم استمرار وجود توترات في أماكن محددة. ومن الأمور التي تستحق الاهتمام العاجل إتاحة الوصول إلى هاميشكوريب في ولاية كسلا - التي يتعذر الوصول إليها لأسباب أمنية منذ عام ٢٠٠٠ - وبالنظر لما أفادت به التقارير مؤخرا عن وقوع حالة إصابة بمرض شلل الأطفال في المنطقة وبسبب منع شركاء المساعدة الإنسانية من الاضطلاع بتقييمات للمساعدات الإنسانية التي توجد حاجة ماسة إليها. وإنني أحث الأطراف المعنية على السماح للجهات الفاعلة في مجال الأنشطة الإنسانية، ولا سيما الجهات المشتركة بحملات التحصين ضد شلل الأطفال، بالوصول إلى السكان المحتاجين دون أي عوائق.

عودة السكان

٥٠ - تباطأت عودة السكان إلى حد كبير، كما هو متوقع، خلال موسم الأمطار. وقد استغلت الأمم المتحدة هذه الفرصة لإكمال خططها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى العائدين بصورة تلقائية والمضي قدما بالاستعدادات اللازمة لاستقبال موسم العودة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ - أيار/مايو ٢٠٠٦). وسيقام ما مجموعه ٢٣ محطة طرقية في أماكن مختارة

على امتداد طرق العودة بغرض تقديم الدعم للعائدين بصورة تلقائية، وسيتم إكمال ٦ محطات منها قبل نهاية موسم الأمطار (بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر).

٥١ - وتم أيضا إحراز تقدم في وضع خطط لدعم حالات العودة الميسرة. فبالإضافة إلى الآليات العملياتية التي تقدم الدعم لتنقلات السكان التلقائية، يعتزم الاضطلاع بثلاثة أنشطة إضافية من أجل حالات العودة الميسرة هي: التسجيل، والمساعدة في مجال النقل، ووضع نظام تصنيف لمناطق العودة. فالتسجيل مطلوب لتحديد أسماء المشردين داخليا الراغبين في العودة، وذلك بهدف تقديم بعض المساعدة إليهم في عودتهم وليكون آلية لحمايتهم. والمساعدة في النقل ستقدم إلى من يستوفون معايير الأهلية من مكان التشرد. ويمكن أن تقدم هذه المساعدة، في معظم الحالات، بشكل معونة يمكن استخدامها في الاستفادة من وسائط النقل التجارية المتاحة. أما تصنيف مناطق العودة، استنادا إلى المعايير التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فهو ضروري من أجل تحديد المناطق الملائمة للأمم المتحدة لتعزيز العودة وضمان اتساق السياسة العامة التي تطبقها الأمم المتحدة على جميع العائدين.

حماية المدنيين

٥٢ - ما زالت مسألة حماية المدنيين تمثل مصدرا للقلق في سائر أرجاء السودان. وتواصل الأمم المتحدة إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، مع التركيز بصفة خاصة على المشردين والعائدين من السكان، وفي الوقت نفسه، ستقوم الأمم المتحدة عملا بالفقرة ٤ (د) من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) بزيادة أواصر التعاون مع السلطات الوطنية ومع الوكالات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لضمان أن تحظى جميع الأعمال بمختلف أشكالها الرامية إلى التصدي لمشاكل الحماية بنفس القدر من الاهتمام وأن تكون مترابطة. وتشمل تلك الأعمال، على سبيل المثال، أنشطة ميدانية وبرامج إنسانية ذات طابع وقائي وعلاجي بآن واحد، فضلا عن الرصد والإبلاغ وبناء القدرات مع السلطات المعنية.

٥٣ - وقد حققت البعثة تقدما في تعزيز أنشطتها المدنية في مجالي الرصد والحماية، وفقا للفقرة ١٧ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وقد اضطلع قسما حقوق الإنسان والشؤون المدنية التابعان للبعثة، بالتنسيق مع الفريق العامل المعني بالحماية في دارفور، ببعثات مشتركة مع البعثة الأفريقية في السودان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية، زارت القرى والبلدات في سائر أنحاء دارفور بغية تعزيز حماية المدنيين داخل قراهم. وخلال هذه البعثات، جرت توعية المدنيين بحقوقهم وأطلعوا على سبل الاتصال بالمنظمات الإنسانية للحصول منها على الدعم والمساعدة في كيفية متابعة قضاياهم مع السلطات المحلية. وعقدت الأفرقة كذلك محادثات مع القادة

الدينيين وزعماء القبائل المحليين لكسب دعمهم لمسألة حماية المدنيين، وأثارت مع السلطات المحلية المسائل المتصلة بالأموال التي يدفعها المدنيون للمليشيات المسلحة على سبيل الابتزاز أو لأغراض الحماية.

٥٤ - وازداد الحراك الديمغرافي منذ إبرام اتفاق السلام الشامل. ويعتبر السكان المشردون أشد تأثرا بضغوط العودة. ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص حض السكان المشردين المقيمين في المخيمات الموجودة في دارفور أو المخيمات الموجودة حول الخرطوم على الانتقال إلى أماكن أخرى أو إجبارهم على ذلك. ويجب بذل مزيد من الجهد لضمان أن يقرر المشردون داخليا بأنفسهم بحرية وعلى أساس معلومات جيدة وفي ظل ظروف تكفل لهم الكرامة والسلامة ما إذا كانوا يرغبون في العودة إلى ديارهم، ومتى سيقومون بذلك.

٥٥ - وخلافا لما قطعه والي الخرطوم على نفسه سابقا من التزامات، حدثت عمليات جديدة لنقل المشردين داخليا والمستقطنين عنوة إلى مستوطنات حول الخرطوم. فقد نُقل آلاف الناس قسرا إلى مواقع في مناطق صحراوية تبعد عشرات الكيلومترات خارج الخرطوم لا توجد فيها الخدمات اللازمة للبقاء على قيد الحياة، وإذا وجدت فهي خدمات غير كافية إجمالا. ومن شأن عمليات النقل هذه إلى أماكن أخرى وما يرافقها من أعمال عنف أن تزيد من حدة التوترات في منطقة الخرطوم الكبرى وأن تنتهك حق المشردين في العودة طوعيا إلى ديارهم بأمان وكرامة، وهي تنطوي أيضا على إمكانية عرقلة عملية الانتقال إلى السلام والاستقرار في البلد بأسره. وإنني أحث الحكومة على وقف جميع عمليات النقل عنوة إلى أماكن أخرى، وأحث الأطراف على بذل جهود متضافرة لمعالجة بُعدي الأمن والحماية كليهما لهذه المشكلة التي تنطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار.

٥٦ - وحتى إن جرت العودة بصورة تلقائية وعلى أساس طوعي فإنه لا يمكن الاستهانة بالمخاطر الكامنة على الطرق. ولا يزال هناك العديد من المناطق غير الآمنة التي يتعرض فيها العائدون لأعمال السلب والنهب والابتزاز على يد قوات الميليشيات. يضاف إلى ذلك الظروف المادية الصعبة - ولا سيما في مناطق الصراع الثلاث - التي تتعرض فيها أسر العائدين إلى خطر الانفصال ويتعرض فيها العائدون من أطفال وأمهات إلى خطر الاستغلال وصور الإيذاء في طريق العودة. وقد وضعت الأمم المتحدة إطار عمل مشتركا بين الوكالات بشأن حماية العائدين غايته وضع معايير واضحة للحماية وتوفير التدريب والتوجيه للموظفين الميدانيين الموكولة إليهم مهمة دعم العائدين في طريق عودتهم إلى ديارهم. وسيكون من الضروري أيضا القيام برصد دقيق في مناطق العودة لكفالة عدم تعرض من اختار العودة التلقائية إلى التمييز، وتمتعه بإمكانية الانتفاع من الموارد على قدم المساواة وعلى نحو كاف.

حقوق الإنسان

٥٧ - إلحاقا بالفقرة ٤ (أ) '٩' من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، استمرت البعثة في الاضطلاع بأنشطة تعزيز ورصد حقوق الإنسان. ففي دارفور، اضطلع موظفو حقوق الإنسان برصد منهجي لحالة حقوق الإنسان، بما في ذلك رصد مخيمات المشردين داخليا والعائدين وأعمال المحكمة الخاصة الوطنية المعنية بالأحداث التي وقعت في دارفور. وما برحت بعثة الأمم المتحدة في السودان تقيِّم أيضا حالة حقوق الإنسان في الخرطوم في سياق نقل المشردين داخليا عنوة إلى مناطق أخرى والمزاعم القائلة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في أثناء أعمال العنف التي أعقبت وفاة السيد قرنق.

٥٨ - وشرعت البعثة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في برنامج للتعاون التقني يهدف إلى دعم تنفيذ العناصر المتعلقة بحقوق الإنسان من اتفاق السلام الشامل. وسيشمل البرنامج ما يلي: دعم إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان؛ والتدريب في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات والمؤسسات؛ وتقديم خدمات استشارية في مجال حقوق الإنسان للمجتمع المدني، والحكومة والعاملين في المجالين القانوني والقضائي في سائر أرجاء البلد. وسيتم وضع البرنامج بالتشاور مع جميع الشركاء المعنيين في الشهور المقبلة. وتعمل البعثة حاليا على عقد مباحثات مائدة مستديرة لفائدة المجتمع المدني في الخرطوم وجوبا بشأن الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان اتفاق السلام الشامل.

٥٩ - وتواصل البعثة عملية نشر موظفين إضافيين معنيين بحقوق الإنسان في دارفور، وفي مناطق الصراع الثلاث وفي جنوب السودان. وهناك حاليا ٤٩ موظفا دوليا من موظفي حقوق الإنسان، بمن فيهم ١٧ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين المنتشرين في دارفور ويعملون في شكل أفرقة معنية بمسائل الرصد والحماية. وهناك أيضا ٣ من موظفي حقوق الإنسان في جوبا وكادوغلي وأبيي. وثمة عمليات نشر جارية أخرى. وفي الوقت نفسه، اضطلع موظفو حقوق الإنسان العاملون في الخرطوم أيضا بعدد من المهمات إلى الجنوب، والمناطق الانتقالية الثلاث والشرق.

٦٠ - وستدعم البعثة كذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان المعين حديثا والذي حددت ولايته لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٠٠٥/٨٢ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

سيادة القانون

٦١ - يحرز تنفيذ اتفاق السلام الشامل تقدما في مجال سيادة القانون منذ اعتماد الدستور الوطني المؤقت في ٩ تموز/يوليه. وقد وافق الجهاز القضائي الوطني على برنامج رئيسي لبناء القدرات يهدف إلى تعزيز استقلال الجهاز القضائي وسيتولى تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية لتطوير القانون، ويعمل البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع وزارة العدل وهو في سبيله إلى بناء القدرة في إدارة المعونة القانونية التابعة لوزارة العدل.

٦٢ - وتم أيضا التوصل إلى اتفاق بين مجموعة المانحين التي تشترك في قيادتها وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والبرنامج الإنمائي من ناحية والفريق المشترك للانتقال الوطني من ناحية أخرى ويهدف الاتفاق إلى إنشاء مجموعة من أفرقة التحضير للجان. ومن المتوقع الانتهاء من إنشاء الأفرقة حال إنشاء حكومة الوحدة الوطنية.

٦٣ - وفي جنوب السودان، شرع في عملية أولية لبناء قدرات المؤسسات الأساسية لسيادة القانون، عملا بالفقرتين ٤ (أ) '٧' و '٨' من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) اللتين طلب فيهما المجلس، في جملة أمور، من بعثة الأمم المتحدة في السودان، مساعدة الطرفين على تطوير وتدعيم الإطار القانوني الوطني. وقد وافق الفرعان القانوني والقضائي التابعان للسلطة المؤقت للحركة الشعبية لتحرير السودان على مشروع رئيسي لبناء القدرات يديره البرنامج الإنمائي يهدف إلى توفير الهياكل التنفيذية الأساسية وإطار السياسة العامة للمؤسسات المعنية بسيادة القانون.

٦٤ - والوحدة المعنية بسيادة القانون في البعثة بها الآن موظف مسؤول، و يجري حاليا ملء الوظائف الرئيسية بها. كما أن موظفي البرنامج الدولي المعني بسيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي موجودون الآن في الجنوب، وفي دارفور، وفي مناطق الصراع الثلاث، ويجري حاليا نشرهم إلى الشرق. وقد شرع هؤلاء الموظفون في تنفيذ برامج على صعيد الولايات وعلى الصعيد المحلي للتوعية بالقانون الدولي والمحلي، وبناء القدرة في المحاكم والسجون المحلية، ولدى القائمين بإنفاذ القوانين وممارسي المهن القانونية وممثلي المجتمع المحلي. وفي دارفور، أنشأ البرنامج الإنمائي مراكز لتقديم المساعدة القانونية في جميع الولايات الثلاث بينما امتدت تغطية برنامج التوعية في مجال سيادة القانون التابع للبرنامج الإنمائي ولجنة الإنقاذ الدولية لتشمل ٠٠٠ ٥ من ممارسي المهن القانونية والقائمين بإنفاذ القوانين.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٥ - رغم أن أنشطة إزالة الألغام قد تعرقلت بشدة بسبب موسم الأمطار، فقد جرى القيام بأعمال لإزالة الألغام لأغراض إنسانية في جبال النوبة، ورمبيك، وياي، وكابويتا، والفاشر. ويعتبر التوسع الفوري في قدرات مسح الألغام وإزالتها والتوعية بخطرها أمرا لا غنى عنه للسماح للسكان المحليين باستئناف أنشطتهم الاقتصادية، وتيسير العودة المستدامة للمشردين داخليا واللاجئين، وتمكين وكالات تقديم المساعدة الإنسانية من العمل دون خوف من الألغام وما خلفته الحرب من بقايا متفجرة.

٦٦ - وركزت إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام أيضا على التحقق من سلامة الطريق الموصل بين جوبا وياي وتطهيره من أجل استئناف توصيل الإمدادات الغذائية الحيوية إلى داخل جوبا بطريق البر. وتأخرت الخطة الأولية التي كان مقررا بموجبها فتح هذا الطريق الحيوي بحلول ٩ تموز/يوليه حتى نهاية أيلول/سبتمبر بسبب تعقيدات فنية، وسوء الأحوال الجوية، وعدم الحصول على معلومات من القوات العسكرية لكلا الطرفين. ولضمان المضي قدما بالإجراءات المتعلقة بالألغام بنجاح وفي الوقت المناسب، فإنني أدعو كلا الطرفين إلى تزويد الأمم المتحدة بجميع المعلومات اللازمة المتعلقة بحقول الألغام وتيسير إزالة الألغام على خطوط المواجهة، وفقا لاتفاق السلام الشامل.

٦٧ - وسيتكفل مكتب الأمم المتحدة بالإجراءات المتعلقة بالألغام بتنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة بالألغام في السودان وفقا للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، فيما يخص المساعدة في إزالة الألغام لأغراض إنسانية المنصوص عليها في الفقرة ٤ (ج) من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وقد طُلب إلى البلدان المساهمة بقوات ضمان امتثال وحدات إزالة الألغام لديها لهذه المعايير. وإلى جانب التنسيق العام بين العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات الأمم المتحدة والسلطات الوطنية والمحلية، قام مكتب الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، بتيسير الحوار بين سلطتي الإجراءات المتعلقة بالألغام في البلد لضمان استمرار البرنامج المتكامل والموحد للإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان وبناء القدرات على الأمد البعيد.

القضايا الجنسانية

٦٨ - اتخذت البعثة عددا من التدابير فيما يتعلق بالفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. فقد وزعت البعثة عدة آلاف نسخة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وشرعت في برامج تدريبية بشأن القضايا الجنسانية والعنف المرتكب لبواعث جنسانية لكي يستفيد منها موظفو البعثة في الميدان وممثلون عن

وزارات الدفاع والتعليم والصحة في السودان، ووكالات الأمم المتحدة والقادة المجتمعيون للمشردين داخليا. ونظمت البعثة تدريبا توجيهيا لـ ٤٥٠ من الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة والعسكريين التابعين للأمم المتحدة جرى فيه تعريفهم بالمفاهيم الجنسانية.

٦٩ - وتتخذ البعثة خطوات لتوسيع نطاق الشراكات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في السودان للتشجيع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب العملية الانتقالية، وتقوم في هذا الصدد بوضع الخطط لحلقة عمل بشأن إكساب عملية السلام بعد اتفاق السلام الشامل طابعا يجعلها تراعي المنظور الجنساني، وبشأن الاحتياجات الخاصة للمرأة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفق ما هو مبين في الفقرة ٤ (أ) '٤' من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وفي ميدان المرأة والسلام، بدأت البعثة مناقشات مع عدة مؤسسات أكاديمية ومراكز للسلام ومنظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي دارفور، تعتزم البعثة تدريب مجموعة أولى من ٥٠ شابة على العمل كمندوبات للسلام بالتعاون مع مركز السلام والتنمية وحقوق الإنسان بجامعة الفاشر.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٠ - واصلت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة تنفيذ برنامج توجيهي لجميع أفراد البعثة، وأطلقت، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، برنامجها الخاص بالتعلم من الأقران في كسلا، بشرق السودان، لدعم التغير الإيجابي في السلوك وجعل أفراد وحدات حفظ السلام على وعي مستمر بخطر هذا المرض. وجرى في إطار البرنامج تدريب ٢٩ من المثقِّفين الأقران، معظمهم من الوحدة النيبالية (وهي أول وحدة كاملة يتم نشرها في البعثة)، كما شمل البرنامج مشاركين من فريق الأمم المتحدة القطري، والمشردين داخليا، والمنظمات غير الحكومية ومسؤولين من وزارات الدفاع والصحة والتعليم. وشكلت لجنة إقليمية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كسلا لأغراض التعاون والتآزر ورصد وتقييم خطط العمل لدى أصحاب الشأن في المنطقة.

٧١ - وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، نُظم برنامج ثان للتعلم من الأقران جرى خلاله تدريب ٣٣ متدربا في دارفور على كيفية دعم المبادرات الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على وجه التحديد. وضم المشاركون ممثلين عن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومجلس الكنائس السوداني، ومسؤولين من الوزارات الرئيسية - في دلالة على الالتزام السياسي الرفيع المستوى بحملة التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - ومن المنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة. وشُكلت لجنة إقليمية مشتركة بين صندوق

الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في دارفور للإشراف على تنفيذ خطط العمل ومراقبة هذا التنفيذ وتقييمه. وقد ثبت في بعثات أخرى أيضا نجاح التعلم من الأقران باعتباره نهجا يجمع بين فعالية التكلفة والخصوصية، وتقوم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بالاستفادة من أفضل الممارسات من هذا القبيل التي حددها برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز.

وحدة السلوك والانضباط

٧٢ - أُعد تقييم لعوامل الخطر في مدونة قواعد السلوك إلى جانب خطة عمل لوحدة السلوك والانضباط التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. ويجري حاليا تعيين موظفين لهذه الوحدة. وسيجري إنشاؤها بحيث تتبع مكتب رئيس الأركان وستعمل وفقا للتوجيهات الموحدة لإدارة عمليات حفظ السلام وعوامل الخطر المحلية.

الأهداف الإنمائية للألفية

٧٣ - في ٤ أيلول/سبتمبر، أصدرت حكومة السودان المؤقتة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المرحلي المؤقت للسودان عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٤. وسيجري استكمال هذه الوثيقة المؤقتة عندما تتوافر إحصاءات وبيانات موثوقة بشكل أكبر عن البلد بأكمله.

الدعم المقدم من الجهات المانحة

٧٤ - نُقحت خطة العمل الخاصة بالسودان لعام ٢٠٠٥ في حزيران/يونيه وأصبحت قيمة الاحتياجات الكلية فيها تبلغ الآن ١,٩٦ بليون دولار. ورغم أن الخطة لم يتبق على الانتهاء من تنفيذها إلا أقل من أربعة أشهر، فإن النسبة الممولة منها حاليا لا تتجاوز ٤٧,٥ في المائة. وتلقت برامج المساعدة في دارفور ٦٠ في المائة من المبلغ المطلوب لتمويلها، وتلقت برامج المساعدة في جنوب السودان ٤٢ في المائة، وفي شرق السودان والمناطق الانتقالية، ٢٢ في المائة. ورغم وجود نقص في التمويل بجميع القطاعات، فإن القطاعات التالية قد تلقت أقل من ٢٠ في المائة من التمويل المطلوب لها: سيادة القانون والحكم الرشيد (٤ في المائة)، والدعم المقدم من مختلف القطاعات للعودة وإعادة الإدماج (١٠ في المائة)، والحماية (١٤ في المائة)، والمأوى والأصناف غير الغذائية (١٦ في المائة)، والتعليم (١٧ في المائة). وبالنظر إلى أن الموسم المطير قد أوشك على الانتهاء، فإن من المتوقع أن يعود مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا في الأسابيع والأشهر المقبلة - إلى بعض من أفقر المناطق في أفريقيا. وهم ومجتمعاتهم المضيفة في أمس الحاجة إلى المساعدة، شأنهم في ذلك شأن ملايين السودانيين

الذين ما زالوا مشردين. وقد أُعلنت تبرعات ببلايين منذ ما يزيد على ستة أشهر في مؤتمر المانحين الذي عقد في أوسلو، ولا تزال حصة أكبر أربعة مانحين، وهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والجماعة الأوروبية وهولندا، تمثل ما يقرب من ٨٠ في المائة من الأموال التي وردت حتى الآن. وإني أحث مرة أخرى جميع الجهات المانحة على الوفاء بما تعهدت به دون مزيد من التأخير، وأن تلتزم بتقديم موارد إضافية لتلبية الاحتياجات المتبقية لعام ٢٠٠٥.

ملاك الموظفين المدنيين

٧٥ - في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كان بالبعثة ٤٧١ موظفا دوليا، ٦٧ منهم كانوا يؤدون مهام مؤقتة، و ٦٧٧ موظفا وطنيا و ٥٣ من متطوعي الأمم المتحدة. ويوجد قيد التعيين لدى البعثة حاليا ٧٥ موظفا دوليا و ٨١ موظفا وطنيا و ٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة. وتصادف صعوبات في تعيين موظفين وطنيين لشغل وظائف في جنوب السودان. فبالنظر إلى الحرب الأهلية التي طال أمدها، وضعف التنمية الاقتصادية، وعدم وجود إعداد مهني في جنوب السودان، يوجد نقص خطير في العمالة الماهرة، وبخاصة في حرف التشييد والبناء وميكانيكا السيارات والاتصالات. وفضلا عن ذلك، ستكون عودة الجنوبيين من مناطق أخرى في السودان بطيئة، كما لم تكلل بالنجاح محاولات إغراء سودانيي الشتات بالعودة. ولمواجهة هذه المشكلة، تتبع البعثة نهجا مزدوجا. فهي تقوم حاليا بصفة مؤقتة بسد النقص في فئاتها المهنية بتعيين موظفين دوليين إضافيين لأداء مهام قصيرة الأجل في الوقت الذي تحاول فيه تنفيذ برنامج للتدريب المهني لتكوين ذخر من المتتلمذين المناسبين من بين المحاربين السابقين.

الجوانب المالية

٧٦ - أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٥٩ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٥٩٥,٥ مليون دولار من أجل الإنشاء الأولي لبعثة الأمم المتحدة في السودان، شاملا بالنسبة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مبلغا قدره ٢٧٩,٥ مليون دولار منه مبلغ ١٠٠ مليون دولار سبق أن أذنت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وبالنسبة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، مبلغا قدره ٣١٦ مليون دولار. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، أُعدت ميزانية تجمع بين فترتين ماليتين الأولى من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ والثانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وقدمت إلى الجمعية العامة للنظر فيها خلال دورتها الستين. وتشمل الميزانية مبلغا قدره ٢٢٢

مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ومبلغا قدره ٠١٧,٦ ١ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٧٧ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، كان مبلغ الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة يبلغ ١٥٦,٥ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ يبلغ ١٩٦ ٢ مليون دولار.

رابعا - ملاحظات

٧٨ - رغم حدوث بعض التأخيرات في الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، فقد تحقق الكثير منذ التوقيع عليه في ٩ كانون الثاني/يناير وما أعقبه من إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان، عملا بالقرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥). ورغم التعقيدات والتحديات التي ورد وصفها هذا التقرير، يمضي تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتقديم الدعم الذي كلفت البعثة بتقديمه للطرفين، في مسارهما المقرر. وحتى الآن تمضي العملية ببطء ولكن بخطى مطردة.

٧٩ - وقد كانت وفاة جون قرنق النائب الأول للرئيس صدمة أليمة للشعب السوداني كافة، ولشعب جنوب السودان على وجه الخصوص. وإني لأشعر ببالغ الأسى لموته وموت مرافقيه في الطائرة. كما أشعر بالأسف والاستياء للخسائر في الأرواح التي وقعت أثناء أعمال الشغب التي حدثت في الأيام التالية. ومع ذلك، فإن مما يثلج الصدر أن رد فعل الطرفين على وفاة السيد قرنق قد كشف عن قدرة رائعة على التعافي من هذه النكسة وعن تصميم على المضي قدما في عملية السلام. وقد أدهشني بشكل خاص ما أظهره زعماء الحركة الشعبية لتحرير السودان من اتزان وحنكة سياسية في أوقات فجيعتهم. وأثبتت أقوال كل من الرئيس البشير ورئيس الحركة الجديد السيد كيير وأفعالهما في الأيام التي تلت موت السيد قرنق أن عملية السلام قوية وباستطاعتها أن تبقى حتى بعد رحيل أحد مُخططيها الرئيسيين.

٨٠ - وتعزى التأخيرات في نشر البعثة إلى مزيج من المشاكل الإدارية واللوجستية العويصة، سواء على الصعيد الميداني في السودان، أو لدى البلدان المساهمة بقوات أثناء قيامها بالتحضير لنشر القوات. وإني أناشد البلدان التي عرضت تقديم أفراد عسكريين ومعدات عسكرية للسودان أن تبذل كل ما في وسعها لضمان نشرهما في الوقت المناسب. ويشكل عدم وجود اتفاق على مركز القوات مسألة أخرى تؤثر سلبا على عملية الانتشار، وأود هنا أن أؤكد مجددا الحاجة العاجلة إلى التوقيع على هذه الوثيقة المهمة بسرعة، وفق ما هو مطلوب في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

٨١ - وفيما يتعلق بمستقبل عملية السلام، وكما ذكر في موضع متقدم من هذا التقرير، فإن الفترة المشمولة بالتقرير قد شهدت قوة دفع إيجابية كما شهدت بعض أمور تدعو إلى القلق. فبينما أُحرز تقدم كبير في إنشاء المؤسسات وفقا لاتفاق السلام الشامل، صادف تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعض المشاكل. ومن الأساسي أن يتم الاتفاق بسرعة على المناصب الحكومية وأن يجري تشكيل اللجان المتبقية وغيرها من الهيئات المتوخى إنشاؤها في اتفاق السلام الشامل في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى للطرفين التركيز على الأولويات التي حدداها للفترة الانتقالية.

٨٢ - وكان من المتوخى في اتفاق السلام الشامل إنشاء مؤسستين انتقاليتين رئيسيتين تتاح بفضلهما للمجتمع الدولي أسنح فرصة لتقديم دعمه الكامل لعملية السلام. وقد أنشئت بالفعل إحدى هاتين المؤسستين الحيويتين، وهي اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار. غير أن لجنة التقدير والتقييم لم تنشأ بعد. وستتيح هاتان المؤسستان للمجتمع الدولي أسنح فرصة لمساعدة الطرفين ودعم الجهود الرامية إلى علاج مواطن القصور في التنفيذ قبل أن تهدد العملية برمتها.

٨٣ - ومما يبعث على التفاؤل أن وقف إطلاق النار لا يزال قائما وأن الطرفين يواصلان القيام بالأنشطة التي نص عليها اتفاق السلام الشامل والتي تشارك فيها قواتهما العسكرية و ''الجماعات المسلحة الأخرى''. وإني أدعو الطرفين إلى تقديم قوائم تفصيلية بحجم ومكان جميع قواتهما إلى اللجنة العسكرية المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار وكفالة تقديم إخطار في الوقت المناسب وعبر الآليات المناسبة عما يطرأ على القوات من عمليات تنظيم وإعادة انتشار. ويتعين على كل طرف على حدة أن ينتدب ضباط اتصال للجان العسكرية المشتركة للمناطق باعتبار ذلك من الأولويات العاجلة، حتى يتسنى لأنشطة الرصد التي تقوم بها البعثة أن تمضي قدما. كما يتعين القيام بأمر آخر لا يقل أهمية وهو الشروع بجدية في تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة، وهي عملية لا يمكن أن تمضي قدما إلا بعد تشكيل مجلس الدفاع المشترك.

٨٤ - ومما لا شك فيه أن أعمال العنف التي وقعت في الخرطوم وجوبا مؤخرا قد أدت إلى توتر العلاقات الطائفية في هاتين المدينتين. ولا يزال المشردون داخليا، الجنوبيون في معظمهم، والذين يعيشون في مناطق للسكن العشوائي ومخيمات حول الخرطوم، يتعرضون للتهجير القسري من جانب السلطات، التي كثيرا ما تلجأ إلى عمليات تفتيش مصحوبة بعنف. وهذا الوضع المتوتر يهدد السلام. وينبغي أن تتم جميع عمليات التهجير وفقا للمعايير الإنسانية

الدولية. ولقادة المجتمع المحلي والقيادات المدنية والدينية دور مهم عليهم أن يقوموا به في هذا الصدد، كما أحثهم على أن يقوموا، في سياق أوسع، بتيسير عملية مصالحة والسير فيها.

٨٥ - ولا تزال الحالة في أبيي غير مستقرة في أعقاب صدور تقرير لجنة ترسيم حدود أبيي. وتوجد دلائل على أن الطرفين غير متفقين على نطاق ولاية اللجنة واستنتاجاتها وتوصياتها. وفي حين أن السكان المحليين المتأثرين مباشرة بما خلص إليه التقرير قد بذلوا قصارى جهودهم لاحتواء الحالة الصعبة، فإن السياسة الوطنية يبدو أنها قد تدخلت وأسهمت في تصلب المواقف وتشديد حدة التوتر. ولا تزال البعثة على اتصال بالأطراف ذات الشأن، وهي تتخذ حاليا خطوات لنزع فتيل الأزمة. وأحث الرئاسة الجماعية الجديدة على اتخاذ القرارات اللازمة للمساعدة في إحلال الاستقرار والسلام في المنطقة.

٨٦ - وفي الشرق، ينبغي أن يُنسب للحكومة والجبهة الشرقية الفضل فيما أبدياه من استعداد للدخول في محادثات مباشرة فيما بينهما. غير أن شروعهما في محادثات وجها لوجه يستغرق منهما وقتا أطول، ولهذا تتشاور البعثة مع كلا الطرفين حاليا للمساعدة في الإسراع بالعملية. وفي الوقت الذي كان يوضع فيه هذا التقرير في صيغته النهائية وافقت الجبهة الشرقية من حيث المبدأ على السماح للأمم المتحدة بالدخول لإجراء تقييم للاحتياجات الأمنية والإنسانية في منطقة همشكوريب. ولهذا الغرض، وافقت الجبهة على أن تناقش مع البعثة التفاصيل المحددة المتعلقة بالتقييم والدخول. ولما كانت الحالة الإنسانية في تلك المنطقة تتدهور يوما بعد يوم فإنه يتحتم على الجبهة الشرقية مواصلة الجهود والسماح للأمم المتحدة بإجراء تقييم للوضع الإنساني في تلك المنطقة.

٨٧ - وفي دارفور، وكما ذكرت في تقريري المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/2005/523)، تحسنت الحالة الأمنية بعض الشيء، مثلما تحسنت إمكانية الدخول لتقديم المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، فإن استمرار تعرض العمليات الإنسانية للتهديدات وتعرض المدنيين للعنف وحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وإحراز تقدم ضئيل على الصعيد السياسي، كل ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الأطراف والمجتمع الدولي. وإني أهيب بجميع الأطراف والشركاء الذين يشاركون في محادثات أبوجا والذين لهم وجود ميداني في دارفور العمل على تحسين الأوضاع السائدة تحسينا جذريا. ويشمل ذلك تقديم الدعم المستمر والمطلق لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٨٨ - وتواجه الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان تحديات هائلة في إنشاء حكومة جنوب السودان. وقد استجابت البعثة، إلى أقصى حد ممكن، لطلبات تقديم المساعدة اللوجستية والمادية في حدود القدرات الموجودة. ومع ذلك، سيغدو من

الصعب على البعثة بصورة متزايدة أن تواصل تقديم المساعدة دون المساس باحتياجات الدعم المطلوب لمهام أخرى مقررة يتطلب أداؤها دعما لوجستيا ضخما. وإني أدعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بنطاق التحدي الهائل الذي تواجهه حكومة جنوب السودان وتقديم الدعم بالقدر الذي يتناسب مع أهمية مؤسساتها الوليدة، التي لا غنى عنها لتوطيد دعائم السلام في السودان.

٨٩ - وسيظل دور الشركاء والمانحين الدوليين حيويا لإحلال السلام طيلة الفترة الانتقالية الطويلة. وهو دور لن يكون أبدا أكثر أهمية منه في الوقت الحاضر، بالنظر إلى التحديات التي تواجهها الإدارة التي هي الآن في طور التكوين بجنوب السودان، وإلى الحاجة الأعم للتصدي لمجالات رئيسية للإصلاح الأمني على نطاق البلد؛ ونزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وتقديم المساعدة إلى العدد الهائل من العائدين الذين بدأوا رحلة عودتهم الشاقة. وثمة حاجة ماسة إلى التنسيق بين المانحين، كما ستكون هناك حاجة ماسة إلى أن تتقدم بعض البلدان فتمسك بزمام القيادة في بعض هذه القضايا ذات الأهمية الحاسمة.

٩٠ - وقد أبرزت بشكل دائب في تقاريري السابقة عن السودان التحديات الهائلة التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وهي تحديات يتبيَّن الآن، وبعثة الأمم المتحدة في السودان توشك أن تكمل شهورها الستة الأولى، أنها بالصعوبة التي كانت متوقعة تماما. وأود أن أشكر ممثلي الخاص لجهوده الدؤوبة، وجميع موظفي الأمم المتحدة المشاركين في العمل للمساعدة على إحلال السلام في جميع ربوع السودان. وأود أن أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة ١٢ شهرا، حتى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في السودان: قوام البعثة من الأفراد العسكريين والشرطة المدنية في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

البلد	العنصر العسكري								عنصر الشرطة المدنية	
	المراقبون		الجنود		ضباط الأركان		المجموع			
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الاتحاد الروسي		٥					صفر	٥		٧
الأرجنتين										٦
الأردن		٣				٤	صفر	٧		٢
إسبانيا						٣	صفر	٣		
أستراليا		٦			١	٢	١	٨		
ألمانيا		٢		٣		٢	صفر	٧		
إندونيسيا		٤					صفر	٤		
أوغندا		٤					صفر	٤		١
إيطاليا				٢١٣		٢	صفر	٢١٥		
باراغواي		٦					صفر	٦		
باكستان		٨		١٢٩		١٠	صفر	١٤٧		
البرازيل		٧					صفر	٧		
بنغلاديش		١٣		٦٧٢		٢٠	صفر	٧٠٥	٢	٣
بنن		٤					صفر	٤		
بولندا						٢	صفر	٢		
بيرو		٨					صفر	٨		
تركيا						٣	صفر	٣		٤
جامايكا										٢
جمهورية تنزانيا المتحدة							صفر	صفر		١
جمهورية مولدوفا		١					صفر	١		
الدانمرك			٣	٢٨		١٠	٣	٣٨		
رواندا		٦					صفر	٦		
رومانيا						٤	صفر	٤		
زامبيا		٨				٣	صفر	١١		
زمبابوي		٤				٣	صفر	٧	٢	٦
سري لانكا							صفر	صفر		٦
السلفادور		٥					صفر	٥		
السويد						٧	صفر	٧		٣
سويسرا						١	صفر	١		
الصين						٧	صفر	٧		٨

البلد	العنصر العسكري								عنصر الشرطة المدنية	
	المراقبون		الجنود		ضباط الأركان		المجموع			
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
غانا									٢	٢
غواتيمالا		٦					صفر	٦		
الفلبين							صفر	صفر		٦
فنلندا						٣	صفر	٣		٢
فيجي		٢					صفر	٢		٢
قيرغيزستان		٥					صفر	٥		
كرواتيا						٣	صفر	٣		
كمبوديا		٤					صفر	٤		
كندا						١٠	صفر	١٠		
كينيا						٣	صفر	٣		١
ماليزيا						٣	صفر	٣		١
مصر		٢		١٦٠		١١	صفر	١٧٣		
ملاوي		٦					صفر	٦		
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية						٣	صفر	٣		١
منغوليا		٢					صفر	٢		
موزامبيق		١					صفر	١		
ناميبيا		٢					صفر	٢		
النرويج	١	٥	١	٨		٧	٢	٢٠		٢
النمسا						٥	صفر	٥		
نيبال				٢٢٣		٥	صفر	٢٢٨	١	٣
نيجيريا		١٠					صفر	١٠		٢
الهند		٥		٥٧١		١٤	صفر	٥٩٠	١	٦
الولايات المتحدة الأمريكية									١	
اليونان						٢	صفر	٢		
المجموع بحسب نوع الجنس	**١**	**١٤٤**	**٤**	**٢ ٠٠٧**	**١**	**١٥٢**	**٦**	**٢ ٣٠٣**	**٩**	**٧٧**
المجموع	**١٤٥**		**٢ ٠١١**		**١٥٣**		**٢ ٣٠٩**		**٨٦**	

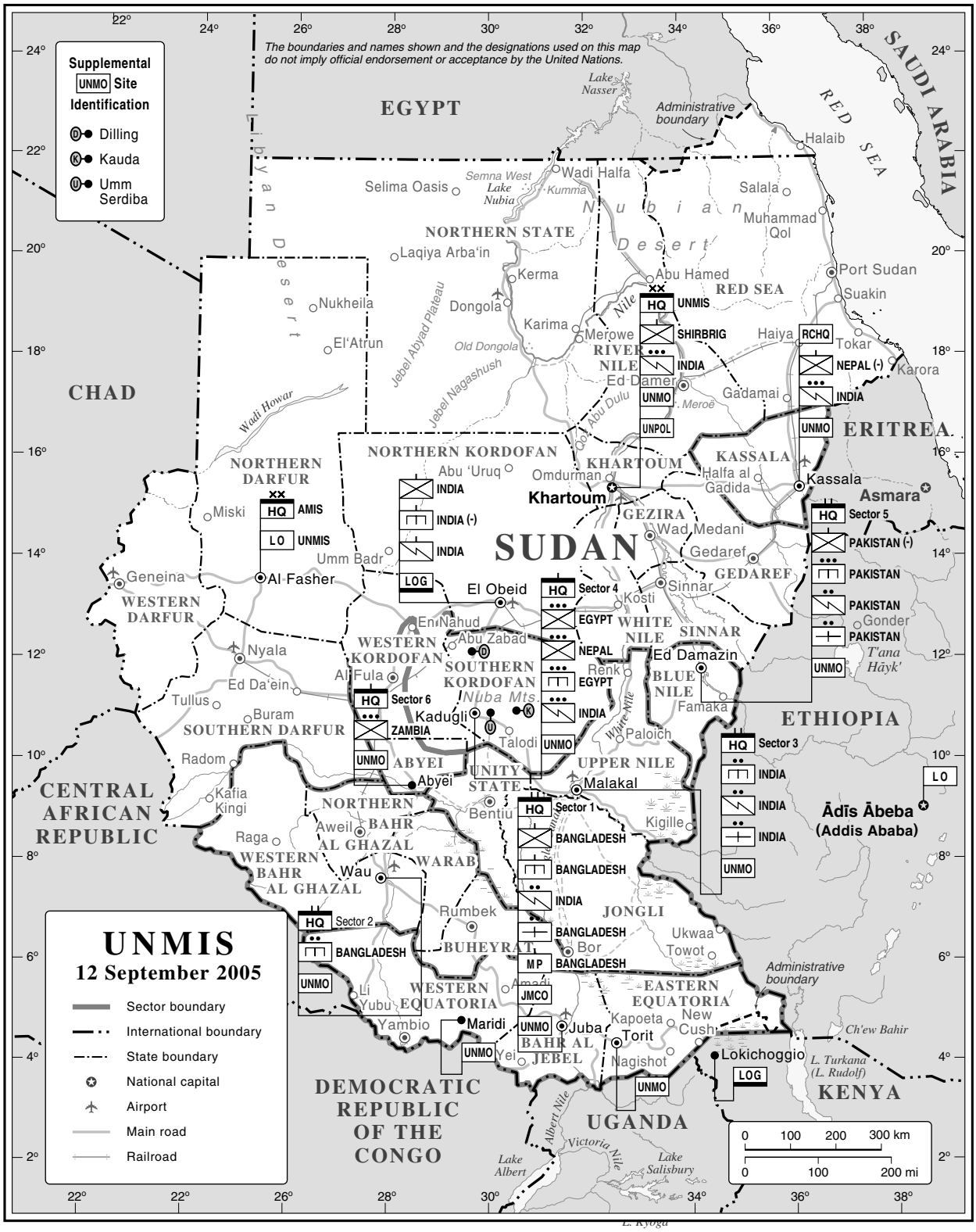

Map No. 4249 Rev. 2 UNITED NATIONS
September 2005

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section